الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.50

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
10 July 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ٤٦ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-33142 (A)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

إنجاز أعمال اللجنة الخامسة في الجزء الأول من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

البند ٤٦ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1، المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي''، الذي قدمه ونقحه شفويا ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه قام، بناء على طلب أعضاء معينين من المجموعة، بعقد لقاء مع الممثل الدائم للنمسا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي حاليا، بغية المقارنة بين موقف المجموعتين من مشروع القرار، بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة. وطلب تعليق الجلسة كي يتمكن من تقديم إحاطة عن هذا اللقاء إلى أعضاء مجموعته.

٣ - **السيد فانزيلتر** (النمسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأكد أن لقاء عُقد في وقت سابق من ذلك اليوم، بناء على طلب من أعضاء المجموعتين وبتنبيه من الأمين العام. وأكد على أن الغرض من الاجتماع كان هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل العالقة وقال إنه لم يتم الاتفاق في اللقاء على اتخاذ إجراء معين، نظرا إلى حاجة كلا المندوبين للتشاور مع أعضاء مجموعتيهما.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٥.

٤ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مقدمي مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1 يرغبون في اعتماده بدون تصويت وبما يتفق مع النظام الداخلي للجمعية العامة. ومن ثم فهم على استعداد لسحب التنقيح الذي اقترح في الجلسة ٤٩ للجنة، بشأن الجزء ثامنا من مشروع القرار. وأعرب عن الأسف لعدم التمكن من تخطي الفجوة بين الوفود، بالرغم من الجهود التي بذلها هو ونظيره النمساوي، مشيرا إلى أن حلا توفيقيا يمكن أن يحظى بقبول مجموعة الـ ٧٧ والصين قد اقترح ثم سحب بعد ذلك. وحث اللجنة على اعتماد مشروع القرار مع التنقيحات المقترحة شفويا في الجلسة ٤٨.

٥ - **الرئيس:** قال إن طلبا قد قدم لإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار. ووجه الانتباه في ذلك الصدد إلى المادة ١٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٦ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه سيكون من المفيد أن تُعرف مَن هي الوفود التي تقدمت بذلك الطلب.

٧ - **السيد أبيليان** (أمين اللجنة): قال إن طلب التصويت جاء من وفود إسبانيا، أستراليا، أستونيا، ألمانيا، أندور، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليونان.

٨ - **السيد فانزيلتر** (النمسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وتعليلا للتصويت قبل إجرائه، فقال إن الإصلاح الإداري جوهري بالنسبة لوجود أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية. لذلك فهو يرحب بتقرير الأمين العام (A/ 60/692 و Corr.1)، الذي يمكن أن يشكل أساسا جيدا لهذا الإصلاح، وأن يكون مفيدا بشكل خاص لأنه يطرح على الدول الأعضاء رؤية الأمين العام الخاصة عن الحالة الراهنة. وأعرب أيضا عن تأييده للملاحظات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٩ - وأضاف قائلا إنه نظرا إلى أن مقترحات الأمين العام كانت ذات طابع عام إلى حد ما، فإن الاتحاد الأوروبي يرغب في الاحتفاظ بموقفه إلى حين تلقي معلومات إضافية. لكن الاتحاد يرى على كل حال، مميزات في مقترحات كثيرة، وهو مستعد لمناقشتها بمزيد من التفصيل، ولاتخاذ القرارات الضرورية بمجرد تقديم تقارير المتابعة.

١٠ - وقال إنه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يؤيد أي مقترح بتفويض سلطة صنع القرار لمجموعات صغيرة حصرية من الدول، إلا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا أوضحت بجلاء ضرورة إدخال تحسينات على طرائق عمل اللجنة الخامسة الراهنة. وعليه فإن الاتحاد على استعداد لأن ينظر في مقترحات أكثر تفصيلا بشأن الإدارة، بهدف مواصلة العمل بطريقة تحترم حقوق جميع الدول الأعضاء.

١١ - وأردف قائلا إن مشروع القرار المعروض الآن على اللجنة لم يجر إعداده وفقا لطرائق عمل اللجنة التقليدية. وهو لم يحظ بتوافق الآراء ولا يعكس الشواغل الحاسمة للاتحاد الأوروبي ووفود أخرى. وعليه لا يمكن للاتحاد أن يوافق على اعتماده.

١٢ - وقال المتكلم إن جميع المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام مترابطة، ومن ثم لا يستطع الاتحاد الأوروبي اتخاذ نهج انتقائي تجاهها. ويتعين أن تتاح الفرصة للجمعية العامة لاتخاذ قرار مستنير تماما في أيار/مايو، استنادا إلى جميع المعلومات ذات الصلة، كما يتعين إيلاء اعتبار جدي للمشورة التي قدمها الأمين العام بشأن كيفية تعزيز إدارة المنظمة، على النحو الوارد في التقرير.

١٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة قيد النظر وأنه واصل التفاوض حتى اللحظة الأخيرة حول جميع المقترحات المطروحة، بما في ذلك صياغة نص بديل أعده بروح توفيقية. وبينما أعرب المتكلم عن تقديره لجهود مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلا أنه أبدى الرغبة في أن يعرب عن قلقه العميق إزاء تقديم مقترح لم يحظ بتوافق الآراء، ويعكس في مجالات كثيرة موقف مجموعة واحدة فقط من الدول الأعضاء.

١٤ - وأردف المتكلم قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، نظرا إلى أنه يقوض طرائق العمل المتبعة منذ أمد طويل في اللجنة الخامسة ويجافي مبدأ توافق الآراء. وقال إن اتخاذ إجراء بشأن المقترح قد يؤدي إلى المزيد من استقطاب أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة الإصلاح الإداري الهامة، ولذلك فهو يناشد جميع الدول الأعضاء أن تضع تلك الاعتبارات نصب أعينها عند اتخاذ قرار بشأن كيفية التصويت على المشروع.

١٥ - **السيد بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه على الرغم من أن وفد بلده لم يؤيد مشروع القرار، إلا أنه يحترم تشبث مجموعة الـ ٧٧ والصين بالحجج التي ساقتها بشأن موقفها، ويقدر الروح الطيبة التي سادت المفاوضات التي جرت في محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء.

١٦ - وأضاف قائلا إنه في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وجهت رسالة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأكثر من ٤٠ بلدا، يؤكدون فيها أن مشروع القرار المعروض على اللجنة لم يحظ بقبولهم، وأنه لن يكون أمامهم خيار سوى التصويت ضد هذا المشروع الذي لم يحصل على توافق الآراء، إذا أجبروا على اتخاذ قرار بشأنه، رغم استعدادهم للعمل من أجل إيجاد توافق حقيقي في الآراء حول نص متفق عليه من قبل الجميع. وقال إن الممثلين الدائمين أعربوا أيضا عن القلق لأن إجراء تصويت في هذه الظروف يمكن أن تترتب عليه أضرار بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للاقتراح نفسه وبالنسبة لعملية الميزنة.

١٧ - وقال إن وفد بلده يرى أن الأمم المتحدة لن تكون في وضع يمكنها من الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء فيها، بدون إجراء إصلاح إداري على جميع المستويات من القمة إلى القاعدة. وقال إن الوفد ملتزم بالسعي إلى تحقيق الإصلاحات الإدارية الضرورية لكفالة استمرار المنظمة في العمل بكفاءة وفعالية، وشفافية وبطريقة تتيح المساءلة. ولذلك سيصوت الوفد ضد مشروع القرار.

١٨ - **السيد أوشيما** (اليابان): قال إن وفد بلده يؤيد التزام الأمين العام بإصلاح الأمم المتحدة، لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة ومساءلة، وأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وعليه فقد شارك الوفد بنشاط وعلى نحو بناء في المناقشات التي دارت حول تقرير الأمين العام (A/60/692 و Corr.1) وفي الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه، وسيواصل هذا العمل في المستقبل. وأعرب عن اعتقاد الوفد بأن الكثير من المقترحات الواردة في التقرير لا تتطلب إجراء تشريعيا، وحث على تنفيذها.

١٩ - وأعرب المتكلم عن أسف وفد بلده للمأزق الذي تجد اللجنة نفسها فيه الآن. فمن الواضح أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/C.5/60/L.37.Rev.1. ولعله يكون من الأفضل إبلاغ الجمعية العامة بأمانة ودقة بمجالات الاتفاق وعدم الاتفاق، بدلا عن التصويت على النص والخروج بذلك عن الممارسة التي درجت عليها اللجنة منذ أمد طويل في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء؛ وقد تتمكن الجمعية العامة حينئذ من إيجاد سبيل لمواصلة العمل على أساس تقرير الأمين العام. وقال المتكلم إن وفد بلده اقترح إدخال عدد من التعديلات على مشروع القرار، وأنها لم تؤخذ في الاعتبار بصورة كاملة. وأضاف قائلا إن اعتماد النص بصورته الحالية سيفسر على أنه رفض أو تأجيل للإصلاحات الضرورية. وقال إنه نظرا لكل تلك الأسباب سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار، وأنه يحث الوفود التي تساورها نفس الشواغل أن تحذو حذوه أو أن تمتنع عن التصويت.

٢٠ - **السيدة بانكس** (كندا): تكلمت أيضاً باسم أستراليا وكندا فقالت إن من الواضح أن مشروع القرار المعروض

على اللجنة ليس ناجما عن توافق في الآراء؛ ولا يعكس دعم الوفود الثلاثة القوي للإصلاح. مع ذلك، فهي تشعر بخيبة أمل لاضطرارها للتصويت ضد النص في الوقت الذي ما كان ينبغي للتصويت أن يحصل. فلأكثر من عقدين تقريبا، كان عمل الأمم المتحدة بشأن مسائل الإدارة والميزانية يقوم على فكرة التوافق في الآراء. وقد استفاد الأعضاء والمنظمة استفادة جيدة من هذا النظام لأنه أقرّ بوجوب التوفيق بين المصالح الحيوية لكافة المجموعات.

٢١ - وأضافت قائلة إنه بناء على ذلك، رغم أن الوفود الثلاثة تعترض بقوة على تصريح مجموعة الـ ٧٧ والصين بأنه يتعين رفض مقترحات الأمين العام بشأن الإدارة، فهي مستعدة للنظر في تنحية المقترحين ٢٠ و ٢١ جانباً مؤقتاً لصالح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. وهي بهذه المناسبة، تثني على جهود الاتحاد الأوروبي لصياغة مقترح يتضمن الزخم الرئيسي لتنقيح الجزء ثامنا الذي اقترحته جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وتأسف لأنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى حل توفيقي.

٢٢ - ويمثل مشروع القرار المعروض خروجاً لا لزوم له على نظام التراضي المتبادل، بالنظر الى عدم وجود مقترحات مطروحة تتطلب اتخاذ قرار فوري. وقد يسبب هذا الخروج ضرراً بالغاً لا للجنة فحسب بل أيضا لمصلحة الأعضاء المتبادلة في إصلاح الإدارة. وبدلاً من أن تقدم اللجنة التوجيه الاستراتيجي إلى الأمين العام، يتعين أن يكون دورها هو تقديم تعليقات يمكن الاتفاق عليها كمدخلات لنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام.

٢٣ - وقالت إن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وهي وثيقة معتمدة بتوافق الآراء، تطلب إلى الأمين العام تقديم مقترحات تتعلق بالشروط والتدابير اللازمة له للاضطلاع بمسؤولياته الإدارية بفعالية. ويستجيب المقترح ١٦ الوارد في الوثيقة A/60/692 و Corr.1 لهذا الطلب، وتتوقع تماما الوفود التي تتكلم هي باسمها أن يقدم الأمين العام المزيد من التفاصيل في هذا الشأن. مع ذلك فإن مشروع القرار المعروض على اللجنة يسعى إلى منعه من القيام بذلك. ويصرح مقدمو مشروع القرار أن نطاق المقترح ١٦ يتجاوز السلطة التقديرية المحدودة الممنوحة للأمين العام في القرار ٢٤٦/٦٠. مع ذلك فإن مجموعة واحدة من الدول الأعضاء لا يمكنها أن تنصب نفسها حكما وحيدا يقرر ما الذي يشكل ''السلطة التقديرية المحدودة''. وقد أعطت نتائج مؤتمر القمة ولاية دائمة للأمين العام لاقتراح الشروط والتدابير التي يحتاجها للإدارة وهي تحثه على الاضطلاع بهذه الولاية.

٢٤ - وتابعت قائلةً إن الوفود الثلاثة ليس بإمكانها تأييد مشروع القرار المطروح على اللجنة. وهي تدعو جميع الوفود للنظر في مغزى الرسالة التي سيوجهها اعتماده.

٢٥ - **السيد تومسون** (المملكة المتحدة): قال إن لا مناص لوفده من التصويت ضد مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1. ومع ذلك فهو يدعم بشدة رؤية الأمين العام المتعلقة بالأمم المتحدة بعد إصلاحها، أمم متحدة تكون قادرة على الاستجابة بشكل أفضل للتطورات العالمية والحالات الطارئة ويحثه على المضي قدما في تنفيذ تلك الجوانب من مقترحات الإصلاح التي تقع ضمن نطاق سلطته. وقد استجاب الأمين العام بجرأة، لدى عرض رؤيته على الجمعية العامة، للطلب المقدم إليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي اعتمدها قادة الدول الأعضاء بتوافق الآراء. وتعتبر التطورات الأخيرة داخل اللجنة، عند النظر إليها على أساس هذه الخلفية، انتكاسة لجهود الإصلاح فرضتها مجموعة واحدة من الدول الأعضاء. ورغم احترام وفد بلده للشواغل التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ والصين، فهو يأسف لاستقطاب المناقشات داخل اللجنة ويعرب عن

الامتعاض لإجبار الأعضاء على اتخاذ إجراء بشأن مشروع قرار لم يحظ بتوافق الآراء. وقد جرت العادة في اللجنة على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، حتى في أصعب المسائل وأكثرها حساسية. والخروج عن هذه الممارسة سيكون له تأثير سلبي على نزاهة عملية الميزنة في المستقبل. ويتعيّن الآن على جميع الوفود أن تضاعف جهودها لإيجاد حلول بتوافق الآراء لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة واستجابة. ويؤمل بعد أن تقول اللجنة كلمتها بشأن الجوانب التقنية لتقرير الأمين العام، أن تتمكن الدول الأعضاء من إجراء مزيد من النقاش البناء حول الجوانب السياسية في الجمعية العامة بكامل هيئتها.

٢٦ - **السيد تراوتفاين** (ألمانيا): قال إن اعتماد مشروع القرار سيجعل من المتعذر على الأمين العام مواصلة تطوير المقترحات التي طرحها، على الرغم من الولاية التي كلّفه بها رؤساء دول وحكومات العالم والحاجة الملحة للإصلاح. ويعتبر تقديم مشروع قرار غير ناجم عن توافق في الآراء، خروجا على الممارسة المتبعة في اللجنة منذ ١٩ عاما رغم عدم تعارضه مع النظام الداخلي للجمعية العامة، وقد يكون له أثر سلبي للغاية على أعمالها في المستقبل. وقال إن ألمانيا ما فتئت ملتزمة بإصلاح الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة ومشروعية. ومع ذلك، فهي ستصوت ضد مشروع القرار.

٢٧ - **السيد سرمونيتا** (إسرائيل): قال أن وفده يودّ الانضمام إلى قائمة الوفود التي طلبت إجراء تصويت مسجل.

٢٨ - **السيد فيربيكي** (بلجيكا): قال إنه يعترف بالجهود التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ والصين لإيجاد حل مشترك مقبول لدى الجميع للصعوبات الراهنة ولكنه أعرب عن أسفه لاضطرار اللجنة للتصويت على مشروع القرار. وأضاف قائلا إن التصويت خروجاً على عادة متبعة منذ فترة طويلة في ما يتعلق بتوافق الآراء في اللجنة الخامسة وأن مشروع القرار نفسه يتعارض مع رؤية الأمين العام، وهي رؤية يشاركه وفده فيها. فإصلاح الإدارة سيعزّز فعالية المنظمة وسيمكنها من مواجهة التحديات التي تعترض سبيلها بطريقة أكثر كفاءة. ولا يمكن لبلجيكا في هذه المرحلة أن تستبعد أي خيار، وبالتالي فهي ستصوت ضد اعتماد مشروع القرار.

٢٩ - **السيد بوريان** (سلوفاكيا): أشار إلى أن تقرير الأمين العام يحدد توجها عاما لمستقبل المنظمة. وقال إنه بالرغم من أن سلوفاكيا تحتفظ بحق التعليق بشكل تفصيلي على المقترحات الإفرادية متى توافرت لديها معلومات إضافية فهي تؤيد تماما رؤية الأمين العام ولا تريد في هذه المرحلة أن تستبعد أي خيار. وأعرب عن خيبة أمل عميقة لأنه، بالرغم من بذل أقصى الجهود من جانب جميع الأطراف المعنية، فقد استحال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. وقال إن النص الراهن يتعارض مع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأنه في حال اعتماده سيحد بشكل ملحوظ من فرص إنجاز إصلاح ذي معنى. فقد قدمت مجموعة واحدة من الدول الأعضاء مقترحاً أحادي الجانب مما يقوض ممارسة توافق الآراء المتبعة منذ فترة طويلة ويؤدي إلى استقطاب لا لزوم له لمحمل أعضاء المنظمة. فلذلك، ليس من الحكمة أن يعتمد مشروع القرار، وسيصوّت وفد بلده ضده.

٣٠ - **السيد ماجور** (هولندا): أعرب عن قلقه الشديد إزاء النتائج المترتبة على الوضع الراهن في الأجلين القصير والطويل بالنسبة لأعمال اللجنة الخامسة في المستقبل. وأبدى أسفه من أن تجري اللجنة تصويتاً على مسألة موضوعية بالرغم من الجهود التي بذلت للحفاظ على ممارسة توافق الآراء المتبعة منذ فترة طويلة.

٣١ - وقال إن هولندا ملتزمة التزاما ثابتا بالأمم المتحدة وتحترم هذا الالتزام قولاً وفعلاً. ومع ذلك، فإنه يمكن وينبغي تحسين أداء المنظمة وتحديثه بصورة أساسية للإفراج عن موارد لصالح أكثر الناس حرماناً وجذب أموال إضافية. ولهذا السبب، يرحب وفد بلده بالرؤية التي يحددها تقرير الأمين العام ويؤيد الرأي القائل بأنه من حق ومن واجب الأمين العام بالفعل أن يعرض آراءه على الجمعية العامة.

٣٢ - وقال إن وفد بلده يؤيد الملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية بأن التقرير شديد العمومية وينبغي تقديم مزيد من التفصيلات قبل اتخاذ أي قرار. بيد أن مشروع القرار المطروح حالياً على اللجنة يستبعد إمكانية مناقشة الحاجة إلى إعطاء الأمين العام المزيد من المرونة في مجال الإدارة، وأهمية تجنب الإدارة التفصيلية من جانب الدول الأعضاء. كما أنه ليس في صالح الأعضاء ككل الحفاظ على الوضع القائم. وبالتالي، رغم استمرار هولندا في الالتزام الكامل بالسعي من أجل التوصل إلى اتفاق في المستقبل بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح، فهي، مضطرة في الظروف الحالية، إلى التصويت ضد اعتماد مشروع القرار.

٣٣ - **السيد كوفالنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده بذل كل جهد من أجل مواصلة عملية التفاوض. وهو يعتقد بأنه في إمكان الدول الأعضاء التوصل إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف، ويأسف لأنها لم تفعل ذلك. وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي سيصوّت مؤيدا لمشروع القرار المطروح على اللجنة، الذي يعكس استعداد الدول الأعضاء لمواصلة النظر في مسائل الإصلاح الإداري ضمن الحدود التي وضعوها وعلى أساس التقارير الإضافية التي طلبوا إلى الأمين العام إعدادها. وقال إن وفد بلده قد نظر وسيواصل النظر في جميع مقترحات الإصلاح الإداري المقدّمة من الأمين العام استناداً فقط إلى طبيعة مساهمتها في زيادة فعالية وكفاءة عمل الأمانة العامة ومدى هذه المساهمة على النحو المتوخى في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقال إنه يثق في أن الأمين العام سيعمل فوراً على إعداد مزيد من المقترحات التفصيلية آخذا في الحسبان التوجيهات الواردة في مشروع القرار. ويعتقد في هذا الصدد أن الدول الأعضاء تحتفظ بالحق في إثارة أية مسألة متعلقة بأداء المنظمة وإصلاحها.

٣٤ - **السيد دلا سابلبير** (فرنسا): أعرب عن دهشته لأن اللجنة قرّرت التصويت على مشروع القرار، نظرا لأن حلاً وسطاً بدا قريب المنال ولأن الغالبية العظمى لا تريد التصويت. وقال إنه يتعيّن على اللجنة أن تتعلم من الوضع المؤسف الراهن، الذي سيكون له عواقب بعيدة المدى على المنظمة ككل، وأن تتخذ تدابير لتحسين إجراءاتها التفاوضية. وقال إن فرنسا ستصوت ضد مشروع القرار للأسباب التي ذكرها ممثّل النمسا.

٣٥ - **السيد شوي يونغ جين** (جمهورية كوريا): قال أن وفد بلده يؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح الإداري. وأضاف قائلا إن جمهورية كوريا تدعم أيضاً تقليد توافق الآراء المتبع منذ فترة طويلة في اللجنة الخامسة. ولهذه الأسباب ستصوت كوريا ضد اعتماد مشروع القرار.

٣٦ - **السيد بابادوبولوس** (اليونان): قال أن كل عضو من أعضاء اللجنة يوافق على أن الإصلاح الإداري هو أمر جوهري إذا أريد للأمم المتحدة أن تستجيب بفعالية وكفاءة لتحديات القرن الحادي والعشرين. وقال إن وفد بلده كان يحدوه الأمل في رؤية مشروع قرار مقبول لدى جميع الأطراف بشأن إصلاح إداري يعالج شواغل جميع الدول الأعضاء، لكن لسوء الحظ وبالرغم من أفضل الجهود التي بذلتها غالبية الأطراف المعنية، لم يحدث ذلك. وبالتالي، ليست اليونان في وضع يمكنها من تأييد النص. وأعرب عن الأسف لخروج اللجنة عن طرائق عملها التقليدية وعن الأمل

في أن تتمكن الجمعية العامة بكامل هيئتها من التوصل إلى توافق في الآراء.

٣٧ - **السيد يانيز بارنويفو** (إسبانيا): أعرب عن أسفه لأن تصويتاً سيجري على مشروع القرار، الذي لم يتمّ إعداده وفقاً لطرائق العمل التقليدية للجنة الخامسة ولا يأخذ في الحسبان آراء عدد كبير من الدول الأعضاء. ومن ثم فهو سيصوت ضد اعتماده.

٣٨ - وتابع قائلاً إنه بالرغم من أفضل الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي، كان من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع القرار. وكرر تأييد وفد بلده لجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح إدارة الأمم المتحدة بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في وجود تعددية فعالة ومقبولة عالمياً.

٣٩ - **السيدة لينتونين** (فنلندا): قالت إنها تعلق أهمية كبيرة على مقترحات الأمين العام وأعربت عن أسفها الشديد لأنه لم يكن في وسع اللجنة التمسك بممارسة توافق الآراء التي اتبعتها منذ أمد طويل. وأردفت قائلة إن فنلندا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ما برحت مستعدة مُنذ البداية لبذل كل جهد ممكن للإتيان بحل مقبول لدى جميع الأطراف لكنها، بالنظر إلى عدم وجود هذا الحل ستصوت ضد اعتماد مشروع القرار. وأعربت عن أملها في ألا يترتب على التصويت نتائج سيئة غير متوقعة بالنسبة لأعمال اللجنة الخامسة في المستقبل وبالنسبة للمنظمة ككل.

٤٠ - **السيد بيروجا** (المكسيك): أكد من جديد التزام وفده بالإصلاح الإداري، الذي يشكل جزءا أساسيا من مجموعة الإصلاح التي بُحثت في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. وأردف قائلا إنه من سوء الحظ أن تُرغم اللجنة على التصويت على مشروع القرار وأن تتخلى عن تقليد توافق الآراء الذي اتبعته منذ أمد طويل. وإنه من المؤسف بوجه خاص عدم استطاعتها الاشتراك في مناقشة مفصلة لمسألة رئيسية بالنسبة للمداولة ككل. فخلال الدورة الحالية، ظهر أن الكفاءة والإنصاف قيمتان متناقضتان على ما يبدو، بيد أنه أعرب عن إيمانه الراسخ بأنه من الممكن جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة وأكثر عدلا. ومشروع القرار المعروض حاليا على اللجنة هو أفضل طريقة للمضي في العملية، وبناء على ذلك، فإن المكسيك ستصوت لصالح اعتماده.

٤١ - وأُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية بوليفيا البوليفارية، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو،

الفلبين، فنزويلا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

أرمينيا، أوغندا، النرويج.

٤٢ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل ٥٠ صوتا، وامتناع ثلاث دول عن التصويت.

٤٣ - **السيد لوفالد** (النرويج): أعرب عن أسفه لإخفاق اللجنة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار ولإرغامها على التصويت على نصه. وأردف قائلا إن النرويج قد امتنعت عن التصويت لأنها ترى أن مشروع القرار لا بد وأن يقيَّم على أساس مضمونه؛ وإنها كانت تفضل لو أن رد فعل اللجنة على المقترحات المتعلقة بالإصلاح الإداري كان أكثر إيجابية، ولا سيما في مجالات إدارة الموارد البشرية، وتعزيز سلطة الأمين العام، والميزانية، والمالية. واستدرك قائلا إن مشروع القرار سوف يمكِّن المنظمة من المضي في عملية الإصلاح وضمان تلقي الدول الأعضاء معلومات إضافية عن عدد من المقترحات الواردة في التقرير.

٤٤ - وأضاف قائلا إن مسائل سياسية أساسية قد أُثيرت خلال مناقشة المقترحات المتعلقة بالإدارة. وإن رأيه كان منذ البداية أن إحدى الخصائص المحددة للأمم المتحدة هي طابعها العالمي والمتعدد الأطراف، ولذلك فهو يستشعر نفس القلق الذي أعربت عنه مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن احتمال أن تغير المقترحات المتعلقة بالإدارة هذه الطبيعة. وبناء على ذلك، فهو يحذر بشدة من إنشاء هياكل إدارة جديدة تضم مجموعات صغيرة من ممثلي الدول الأعضاء.

٤٥ - وأكد من جديد التزام النرويج القوي بالجهود الجارية لإصلاح الإدارة، التي يقصد بها زيادة تعزيز المنظمة. وأردف قائلا إن كان لتلك الإصلاحات الأساسية أن تنجح، فيجب على جميع الدول الأعضاء أن تدرك أنه لا يمكن للأمم المتحدة بوصفها منظمة حكومية دولية، أن تعمل إلا على أساس التراضي.

٤٦ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فذكَّر اللجنة الخامسة بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤمن بإصلاح المنظمة وبأنها قد حاولت بكل ما في وسعها التوصل إلى حل مقبول لدى الجميع.

٤٧ - وأضاف قائلا إن لجميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجم اشتراكاتها المقررة، حق متساو في الاشتراك في

عملية صنع القرار في الأمم المتحدة، وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين متمسكتان جدا بحماية طابع المنظمة الأساسي، ولا سيما مهام الرقابة المنوطة بالجمعية العامة. وتنفيذ برنامج الإصلاح بنجاح يتطلب مشاركة جماعية من جانب جميع الدول الأعضاء، وما برحت مجموعة الـ ٧٧ والصين مستعدتين لدعم الأمين العام فيما يبذله من جهود.

٤٨ - **السيد ساردنبيرغ** (البرازيل): قال إن وفد بلده، بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مصمم على المضي في تعزيز دور الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها؛ وإنه ما برح ملتزما بإصلاح إداري من شأنه أن يحسن بشكل ملموس من أداء المنظمة في مجالات رئيسية، مثل التنمية، والسلام، والأمن وحقوق الإنسان، كما إنه يعتقد أن هذا الإصلاح سيكون في مصلحة جميع الدول الأعضاء.

٤٩ - وأضاف قائلا إن تعزيز المساءلة أمر حيوي لضمان تنفيذ الولايات التشريعية بكفاءة وفعالية وإن مساءلة الأمانة العامة من قبل جميع الدول الأعضاء جزء أساسي من الإصلاح الإداري. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يحدد معايير واضحة وأن يقترح وسائل لضمان إعمال قواعد المساءلة بشدة ودون استثناء على جميع المستويات.

٥٠ - وتابع كلامه قائلا إن المقترحات المتعلقة بالإدارة تشكل صعوبات كبيرة بالنسبة لوفده. وإنه سيكون من غير المقبول توزيع عبء عمل اللجنة الخامسة على أفرقة عمل مختارة ذات عضوية محدودة، لأن هذا الترتيب سيقوِّض الطبيعة العالمية للجمعية العامة، ويحرم الدول الأعضاء من إمكانية المساهمة في استعراض الميزانية، ويضفي مصداقية على التصور الخاطئ بأن مشاكل الإدارة في المنظمة إنما هي بسبب طابعها العالمي.

٥١ - وأعرب عن قناعته بأن التصويت على مشروع القرار كان الملاذ الأخير أمام معارضة عنيدة.

٥٢ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لأنه يرى أن التصويت، كان سابقا لأوانه. وقد كان من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء، ولا سيما على ضوء الجهود المبذولة من جانب الأمين العام لتحريك العملية في ذاك الاتجاه. فإرغام اللجنة على التصويت في هذه المرحلة المبكرة من شأنه أن يقوض المفاوضات اللاحقة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن اللجنة تُعتبر الفرع التقني للجمعية العامة بكامل هيئتها، فإن التصويت الذي قد يمنع الجمعية العامة بكامل هيئتها من اتخاذ قرار بشأن مسألة هامة كهذه سيكون له عواقب سلبية.

٥٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إنه من الضروري للجنة أن تضاعف جهودها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع مقترحات الإصلاح الواردة في تقارير الأمين العام. ومن المهم السعي إلى وجود منظمة أقوى تواصل الحفاظ على طابعها الحكومي الدولي وتظل قائمة على المساواة والتعاون بين الشمال والجنوب. وأضاف أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن جميع الدول الأعضاء شركاء متساوون، بصرف النظر عن مستويات تنميتهم ومساهمتهم في الميزانية.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (*A/60/7/Add.24* و *Add.37* و *A/60/585* و *Corr.1* و *Add.1* و *2*)

٥٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن حكومة بلدها ستواصل العمل مع جميع الوفود الأخرى لإدخال إصلاحات ترمي إلى زيادة تعزيز المنظمة. وأعربت عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

٥٥ - وأضافت أن حكومة بلدها ممتنة بشكل خاص لمساهمة الأمين العام في العمل الحساس سياسيا للجنة المشتركة النيجيرية - الكاميرونية. وأفادت أن عمل اللجنة لا يعكس فقط وعيا بالتحديات التي ينطوي عليها الأمر، ولكن أيضا بالفرص المتاحة لتعزيز السلام والثقة والاطمئنان من كلا الجانبين. ولاحظت بارتياح مستوى التعاون مع الكاميرون داخل اللجنة. فذكرت أن الكثير قد تحقق، وأنه بمواصلة التعاون والدعم من جميع الأطراف، تحت القيادة القديرة للأمين العام، من الأكيد سيتم إحراز المزيد من التقدم.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مشروع المقرر *A/C.5/60/L.39*

٥٦ - **الرئيس:** وجه النظر إلى مشروع المقرر A/C.5/60/L.39، المعنون ''المسائل المؤجل النظر فيها إلى المستقبل''.

٥٧ - اعتُمد مشروع المقرر A/C.5/60/L.39.

٥٨ - **السيد أوزاوا** (اليابان): تكلم تعليلا لموقف، فقال إنه من المؤسف أن الدول الأعضاء لم تعتمد مشروع قرار عن جدول الأنصبة المقررة، وبالتالي أهملت تزويد لجنة الاشتراكات بالتوجيه. وأضاف أن مشروع القرار ذو طابع إجراءي، وأن مشاريع القرارات هذه كانت تعتمد بتوافق الآراء في الماضي. وأشار إلى أن الدول الأعضاء ناقشت واعتمدت قراري الجمعية العامة ٢١٢/٥١ باء و ٢٣٧/٥٤ دال رغم عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المنهجية التي يتعين استخدامها بالنسبة لفترة الجدول المقبلة. وذكر أن اللجنة الخامسة قررت إحالة جميع المقترحات إلى لجنة الاشتراكات، على أساس أن تشارك الدول الأعضاء في مفاوضات شاملة في الخريف.

٥٩ - واسترسل قائلا إنه لا يعقل أن يمنع عدم استعداد قلة من الدول الأعضاء للإقرار بهذه السوابق اعتماد اللجنة قرارا كان من شأنه أن يخدم المصالح الأوسع نطاقا لجميع أعضاء المنظمة. فبإهمال الممارسات القائمة على أسس سليمة وحرمان لجنة الاشتراكات مما تستحق من توجيه، أخلّت تلك الدول الأعضاء إخلالا خطيرا بالأسلوب المعمول به لتحديد جدول الأنصبة المقررة المقبل.

٦٠ - وأردف قائلا إن اليابان ترى أنه ينبغي للجنة الخامسة أن تواصل بذل الجهود لإنقاذ عملية المفاوضات من الوقوع في حالة لم يسبق لها مثيل. واختتم كلامه قائلا إن اليابان، بناء على المقترح الذي قدمته إلى اللجنة، تعتزم مواصلة مشاركتها في المفاوضات بهدف الاتفاق على جدول أنصبة مقررة يتسم بقدر أكبر من الإنصاف.

٦١ - **السيد كوفالينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار يعكس بالكامل نتائج المفاوضات. وأضاف أن وفد بلده عمل بحزم على التوصل إلى حل توفيقي ويأسف لتعليق المفاوضات بناء على طلب من وفد بعينه. وأعرب عن اندهاش وفد بلده للاتهامات الموجهة من ممثل اليابان، وأشار إلى أن هذا النهج يجعل من الصعب إقامة مناخ جدي في اللجنة. ولذلك، فإنه يحث جميع الوفود على احترام المواقف التي يتخذها الآخرون.

٦٢ - **السيد وانغ زيتزيا** (الصين): قال إن وفد بلده يؤيد قرار تأجيل مواصلة النظر في جدول الأنصبة المقررة إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأضاف أن وفد بلده بذل إلى جانب وفود أخرى كل ما بوسعه من جهوده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير لجنة الاشتراكات ويأسف عميق الأسف لعدم تحقيق ذلك. وذكر فيما يتعلق ببيان ممثل اليابان عن مسألة الممارسات المعمول بها، أنه في

حالة ما إذا كانت إحدى الدول تعتقد أن ممارسة ما غير مناسبة، فإنه من الممكن تغيير تلك الممارسة.

٦٣ - **السيد فانزيلتر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن خيبة أمل وفد بلده لعدم اتخاذ اللجنة قرارا بشأن جدول الأنصبة المقررة. وأضاف أن القرار مجرد مسألة إجرائية وأن هناك سابقة واضحة لاتخاذ مثل هذه القرارات.

٦٤ - **السيد والاس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار لتقديم مزيد من التوجيه للجنة الاشتراكات من أجل دورتها المعقودة في حزيران/يونيه. وأردف قائلا إنه أعرب بوضوح عن موقفه من تعادل القوة الشرائية خلال دورة آذار/مارس.

إنجاز أعمال اللجنة الخامسة في الجزء الأول من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة

٦٥ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقالت إن اللجنة توصلت إلى اتخاذ قرارات متعددة بشأن العديد من المسائل الهامة. فقد اتخذت قرارات لتوفير ما يكفي من التمويل للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٦ البالغ عددها حوالي ٣٠ بعثة وضمنت تشغيل مكتب لدعم بناء السلام لفترة السنتين الحالية. وقدمت التوجيه للأمانة العامة فيما يتعلق بتقييم الأداء ورصده. ونظرت في إدخال تحسينات على إطار المساءلة الخاص بالأمانة العامة واتخذت قرارا يشمل الاتفاقات التي توصلت إليها اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن مكتب الأخلاقيات والتقييم الخارجي واستعراض الإدارة. واتخذت كذلك القرار الذي سيوفر التمويل لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر واتخذت إجراءات بشأن تقرير لجنة المؤتمرات.

٦٦ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة الخامسة قد أنجزت أعمالها في الجزء الأول من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.